

البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية

مشروع دعم البلديات اللبنانية من أجل تعزيز دور
وقدرات الشرطة البلدية في لبنان

دراسة تشخيصية أولية حول

الشرطة البلدية في لبنان

أيار 2015

فهرس

1. السباق العام.....3
2. مطالبة بلدية بيت مري بمشروع حول الشرطة البلدية في لبنان3
3. شركاء المشروع4
4. منهجية إعداد الدراسة التشخيصية الأولية.....4
5. واقع الشرطة البلدية في لبنان.....8
- 1.5 الشرطة البلدية: الإطار القانوني والصلاحيات.....8
- 1.1.5 الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية.....8
- 2.1.5 أوجه الإلتباس بشأن صلاحيات عناصر الشرطة البلدية10
- 3.1.5 دور الشرطة البلدية والموارد المتاحة لها11
- 2.5 تنظيم أجهزة الشرطة البلدية وتدريب العناصر14
- 1.2.5 تنظيم أجهزة الشرطة البلدية14
- 2.2.5 آليات تدريب الشرطة البلدية15
- 3.2.5 الإحتياجات في مجال تدريب الشرطة البلدية16
- 3.5 التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالأمن16
- 4.5 التوصيات17
- 1.4.5 الإطار القانوني والتنظيمي17
- 2.4.5 توظيف وتدريب عناصر الشرطة البلدية.....18
- 3.4.5 التنسيق بين القوى الأمنية والشرطة البلدية18
6. الملحقات19
- الملحق الأول: لائحة المشاركين في ورشة العمل حول الشرطة البلدية في لبنان في 2014/12/18 في بلدية بيت مري.....19
- الملحق الثاني: برنامج ورشة العمل حول الشرطة البلدية في لبنان في 2014/12/18 في بلدية بيت مري ... 20
- الملحق الثالث: إستمارة المقابلات مع السلطات المحلية.....21

1. السياق العام

ازدادت الأعباء الملقاة على كاهل البلديات اللبنانية في أعقاب الأزمة السورية. والإستجابات المباشرة من الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي غير كافية¹. وفي هذا السياق، تبرز البلديات اللبنانية كضمانةٍ لإستقرار البلاد لأنها مضطرة إلى تحمّل الضغوط المتزايدة على المستوى المحلي على الخدمات الأساسية، وتنسيق أنشطتها مع المجتمع المحلي، فضلاً عن الإستجابة إلى المطالب العديدة للسكان القاطنين ضمن نطاقها الإداري.

وتبيّن إحدى الدراسات² حول تصورات المخاطر الأمنية في لبنان أن المخاوف أقل على المستوى المحلي مقارنةً بالمستوى الوطني. ومن خلال القيام بخدمات المراقبة والخدمات المحلية، تشارك الشرطة البلدية في كل ما يتعلق ببيوميّات المواطن في علاقته مع المدينة ومع الدوائر العامة، وهي تحتلّ بذلك مكانةً مهمة. وغالباً ما يُصار إلى الإستعانة بها وإشراكها من أجل تولي مهام متعدّدة وحفظ الأمن العام، مع أنّها لا تملك الموارد الكافية للإستجابة لمجمل هذه المطالب.

أمّا على المستوى السياسي، وفي عامي 2013 و2014، فلقد أكّد وزيراً الداخلية والبلديات العميد مروان شربل وخلفه الأستاذ نهاد المشنوق، على ضرورة تفعيل دور الشرطة البلدية، مع التشديد بالدرجة الأولى على الشقّ الأمني. ولقد سمحت المقابلات التي أجريت أثناء الإعداد للدراسة بالتأكيد على الإرادة السياسية الرامية إلى تحسين هيكله وتنظيم الشرطة البلدية التي لم تكن قبل ذلك الحين موضع إعتراف من السلطات المركزية رغم أنّها كانت موضع تقدير من قبل المواطنين.

2. مطالبة بلدية بيت مري بمشروعٍ حول الشرطة البلدية في لبنان

نظراً لتزايد الطلب في الوقت الراهن في لبنان على الأمن بشكلٍ عام، أرادت بلدية بيت مري توضيح التحديات الماثلة أمام الشرطة البلدية في لبنان وتحديد السبل الممكنة لتعزيز دورها وقدراتها. ويُجمع على هذه الإرادة العديد من المنتخبين البلديين اللبنانيين. ولذلك طلبت بلدية بيت مري من جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية بلورة وتنفيذ مشروع حول الشرطة البلدية. وعليه، عملت الجمعية على إعداد مشروع دعم البلديات اللبنانية من أجل تعزيز دور وقدرات الشرطة البلدية في لبنان، الذي يشمل أربعة أنشطة هي التالية:

1. إجراء تشخيص أولي حول واقع الشرطة البلدية في لبنان إستناداً إلى لقاءاتٍ ومقابلات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المعنية؛
2. إجراء دراسة مقارنة تشمل الشرطة البلدية في لبنان وفرنسا وتونس؛
3. إجراء زيارة تقنية إلى فرنسا للإطلاع على آليات التنظيم والتدريب المعتمدة في مجال الشرطة البلدية؛
4. عقد مؤتمر وطني لعرض نتائج التشخيص الأولي والزيارة التقنية والدراسة المقارنة على ممثلي البلديات والمؤسسات المعنية ولعرض التحديات المطروحة في هذا الخصوص من أجل مناقشة الأولويات وإعداد خارطة طريق حول الإحتياجات في مجال تدريب عناصر الشرطة البلدية في لبنان.

¹ وضعت الدولة اللبنانية والأمم المتحدة في كانون الأول 2014 "خطة لبنان للإستجابة للأزمة" بقيمة 2.1 مليار دولار لسنتين لمساعدة اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين الذين يعيشون في القلة.

² "تصورات المخاطر الأمنية في لبنان"، هوفيك وانيس، مؤسسة إنترناشونال ألبرت، تشرين الثاني 2014

وإنطلاقاً من توصيات المؤتمر الوطني، سيتم العمل على إعداد دورة تدريبية مخصصة تحديداً لعناصر و/أو مفوضي الشرطة البلدية. ويمكن لجمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية إعداد وتنفيذ هذه الدورة بالإشتراك مع المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT).

3. شركاء المشروع

حرصاً على الإستجابة لطلب المنتخبين المحليين اللبنانيين وخصوصاً طلب بلدية بيت مري، حظيت جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية بدعم العديد من الشركاء:

- **لجنة رؤساء البلديات اللبنانية:** تشدد اللجنة منذ سنواتٍ وبالإشتراك مع جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية على ضرورة هيكلة الدوائر الفنية للبلديات اللبنانية وتدريب الموظفين البلديين. كما أن هذا المشروع يندرج ضمن إطار البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية لكونه أحد محاور المشروع الوطني لدعم البلديات اللبنانية في مجال التدريب البلدي.
- **المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT):** وقّع المركز مذكرة إعلان نوايا مع جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية من أجل "تعزيز التفكير المشترك والتبادل ما بين الجهات الفرنسية واللبنانية حول هيكلة التدريب البلدي وتعزيز القدرات البلدية". وفي هذا الإطار، يقدم المركز الدعم التقني والمنهجي والخبرات في كافة مراحل مشروع الشرطة البلدية.
- **المعهد الفرنسي في لبنان:** يدعم المعهد تنفيذ البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية وكذلك تعزيز التعاون اللامركزي اللبناني الفرنسي. وهو يدعم أيضاً هذا المشروع.
- **جمعية المدن المتحدة – فرنسا (CUF):** الجمعية مهتمة بالمشروع. ولقد أعربت السلطات الفرنسية الأعضاء في مجموعة لبنان ضمن جمعية المدن المتحدة – فرنسا عن إستعدادها لتبادل الآراء وتشارك المعارف والخبرات مع نظرائها في لبنان حول مسألة الشرطة البلدية.
- **مجلس مقاطعة الإيفلين الفرنسية:** يدعم مجلس المقاطعة المشروع الوطني للتدريب البلدي ويساهم تحديداً في عقد المؤتمر النهائي لمشروع الشرطة البلدية.

4. منهجية إعداد الدراسة التشخيصية الأولية

حرصاً على تشخيص واقع الشرطة البلدية في لبنان بشكلٍ مجدٍ، تمحورت الدراسة التشخيصية الأولية حول 5 مواضيع تسمح بتحديد الواقع الحالي وتوضيح التحديات المطروحة وإستخلاص الإشكاليات البنيوية والآفاق الممكنة:

1. وصف وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي المتّبع من قبل رؤساء البلديات في مجال الشرطة البلدية وتحديد نطاق تدخل الشرطة البلدية في لبنان.
2. تحليل تنظيم الشرطة في البلديات وآليات التوظيف والتدريب المعتمدة من قبل البلديات لعناصر الشرطة البلدية، فضلاً عن تحليل مدى التوافق بين الصلاحيات المطلوبة من الشرطة البلدية والخلفية التعليمية والمهنية للعناصر والدورات التدريبية التي تابعوها.

3. تحديد جهات وعروض التدريب المتاحة للشرطة البلدية، بالإضافة إلى محتوى هذه الدورات التدريبية، وتحديد الأولويات في مجال التدريب بحسب التطلعات والتحديات المحلية التي أعرب عنها رؤساء البلديات؛

4. فهم العلاقات ما بين القوى الأمنية الوطنية اللبنانية والشرطة البلدية؛

5. جمع المستندات وإملاك معلومات واسعة في مجال الشرطة البلدية في لبنان: الإصدارات، خلفيات عناصر الشرطة، الإحصاءات، الأنظمة الداخلية، إلخ.

ولأجل بلوغ هذه الأهداف، تألفت منهجية الدراسة التشخيصية الأولية وخطواتها من مراحل عدة:

(1) إعداد إستمارات للمقابلات³ بحسب الشرائح المستهدفة (السلطات المحلية، المؤسسات العامة، إلخ.) بدعم منهجي من المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)، وبهدف جمع المعلومات حول المؤسسة التي يُجرى معها اللقاء وحول الإطار القانوني للشرطة البلدية، وتنظيم جهاز الشرطة البلدية، وآليات التدريب المتاحة للعناصر، والتنسيق مع مختلف القوى الأمنية.

(2) تحديد السلطات المحلية (بلديات وإتحادات بلديات) التي ستجرى معها المقابلات بشكلٍ يشمل معظم المناطق اللبنانية ويراعي التنوع في الشرطة البلدية بحسب موقع البلديات المعنية بالمقابلات (بلدية حضرية/ريفية، تقع على الساحل/في الجبل/ في السهل) وحجمها.

ومن ضمن الجهات التي يجب إجراء مقابلات معها والتي لها علاقة مباشرة مع الشرطة البلدية، حُدِّدَت السلطات المركزية واللاحصرية ومعهد التدريب التابع لقوى الأمن الداخلي، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى التي تملك كمّاً مهماً من المعلومات عن الشرطة البلدية. وتم إعداد إستمارات خاصة للمقابلات لمحاورة هذه الجهات، ما سمح بتكوين صورة متنوّعة عن الشرطة البلدية في لبنان وبمعاينة تغيّر الأوضاع بحسب السياق والإحتياجات الأمنية المحلية.

(3) إجراء المقابلات وتنظيم ورشة عمل:

- أجريت المقابلات من قبل جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية وخلال زيارة وفد المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) للبنان (16-18 كانون الأول 2014). تألف وفد المركز من السيد Olivier DESGEORGES، مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية، والسيدة Delphine POMMERET، مسؤولة مساعدة ومكلفة بالمشاريع في وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز.
- وبغية إستكمال المقابلات وإختتام زيارة وفد المركز إلى لبنان، نظمت جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية ورشة عمل في بلدية بيت مري بحضور رؤساء بلديات لبنانية، ومفوضي شرطة بلدية، وخبيريّ المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية، ومساعد ملحق الأمن الداخلي في السفارة الفرنسية في لبنان⁴. وكان الهدف من الورشة مناقشة الإشكاليات المحددة خلال المقابلات وتشارك وجهات النظر حول الشرطة البلدية وتبادل الآراء حول الآفاق الممكنة لتطويرها مستقبلياً وخاصةً من خلال تدريب عناصر الشرطة البلدية.

³ أنظر النموذج في الملحق 3.

⁴ أنظر لائحة المشاركين في الملحق 1 وبرنامج ورشة العمل في الملحق 2.

لائحة الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات:

1. السلطات المحلية

• المنتخبون المحليون:

- رئيس بلدية بيت مري، السيد أنطون مارون (شارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- نائب رئيس بلدية بيت مري، السيدة فاديا سرور مارون (أجريت معها مقابلة في 17 كانون الأول 2014 وشاركت في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- رئيس بلدية الجديدة – البوشرية – السدّ، السيد أنطوان جبارة (أجريت معه مقابلة في 13 تشرين الثاني 2014 وشارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- رئيس إتحاد بلديات الجومة – عكار، السيد سجع عطية (أجريت معه مقابلة في 16 تشرين الثاني 2014)
- رئيس بلدية الدكوانة – مار روكز – ظهر الحصين، السيد أنطوان شختورة (أجريت معه مقابلة في 2 كانون الأول 2014)
- عضو مجلس بلدية جبيل/ببيلوس، السيد وليد بيلان (أجريت معه مقابلة في 13 كانون الأول 2014)

• الموظفون البلديون:

- مفوض الشرطة البلدية في بلدية الجديدة – البوشرية – السدّ، العقيد جورج توما (أجريت معه مقابلة في 13 تشرين الثاني 2014 وشارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- مدير إتحاد بلديات القلعة، السيد علي قواز (أجريت معه مقابلة في 9 كانون الأول 2014 وشارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- مفوض الشرطة البلدية في بلدية جبيل/ببيلوس، السيد إلياس شعمار (أجريت معه مقابلة في 13 كانون الأول 2014 وأعقت المقابلة مقابلةً أخرى مع مسؤولة قسم الصحة وسلامة الغذاء في بلدية جبيل بحضور السيد وليد بيلان)
- مفوض الشرطة البلدية في بلدية بيت مري، السيد روجيه بو جبرائيل (أجريت معه مقابلة في 17 كانون الأول 2014 وشارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- مفوض الشرطة البلدية في إتحاد بلديات الجومة – عكار، السيد جورج الصانع (شارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- مفوض الشرطة البلدية في بلدية الدكوانة – مار روكز – ظهر الحصين، السيد سهيل نجم (شارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)
- مفوض الشرطة البلدية في بلدية طرابلس، السيد سمير الآغا (شارك في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)

2. المؤسسات الرسمية

• الوزارات:

- معالي وزير الداخلية والبلديات الأستاذ نهاد المشنوق ومستشاره الدكتور خليل جبارة (عُقد إجتماعٌ معهما في 16 كانون الأول 2014)
- مدير عام الإدارات والمجالس المحلية، سعادة القاضي عمر حمزة (عُقد إجتماعٌ معه في 18 شباط 2015)
- منسقة المشاريع في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، السيدة رلى قباني (عُقد إجتماعٌ معها في 16 كانون الأول 2014)

• القائم مقاميات:

- قائم مقام جزين، السيدة هويدا الترك (أجريت معها مقابلة في 12 تشرين الثاني 2014 وشاركت في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)

3. مؤسسات أخرى وخبراء

• السفارة الفرنسية في لبنان:

- السيد نيكولا ديكلاريك (Nicolas DECLERCQ)، ملحق الأمن الداخلي في السفارة الفرنسية في لبنان والسيد إيريك تيسييه (Eric TESSIER)، مساعد ملحق الأمن الداخلي في السفارة الفرنسية (أجريت معهما مقابلة في 16 كانون الأول 2014 وشارك السيد تيسييه في ورشة العمل في 18 كانون الأول 2014)

• معهد قوى الأمن الداخلي:

- العميد أحمد الحجار، قائد معهد قوى الأمن الداخلي في عرمون (أجريت معه مقابلة في 17 كانون الأول 2014)

• مستشار جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية:

- العميد سامي منقارة، وزير سابق ورئيس بلدية طرابلس سابقاً (أجريت معه مقابلة في 16 كانون الأول 2014)

5. واقع الشرطة البلدية في لبنان

إن الإحساس المتنامي بانعدام الأمن وتزايد الحوادث الأمنية قد عزّزا على المستوى المحلي دور الشرطة البلدية في لبنان، مسلّطين بذلك الضوء على عمل عناصر الشرطة البلدية إن لناحية الدور الأمني الرقابي أو الخدماتي المحلي.

ولا بدّ من توصيف الإطار القانوني للشرطة البلدية قبل تحليل مهامها ونطاق عملها. ومن ثم سننتطرق إلى تنظيم أجهزة الشرطة البلدية وآليات التدريب المتاحة للعناصر، قبل أن نقدّم بعض التوصيات الرامية إلى تعزيز دور الشرطة البلدية وقدراتها.

1.5 الشرطة البلدية: الإطار القانوني والصلاحيات

1.1.5 الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية

إن الإطار القانوني الذي تدرج فيه الشرطة البلدية هو قانون البلديات الصادر في 1977/6/30 (المرسوم الإشتراعي رقم 118 وتعديلاته).

وتنص المادة 74 (الفقرة 38) من الفصل الثاني من الباب الثالث (السلطة التنفيذية) حول إختصاص رئيس السلطة التنفيذية أن هذا الأخير "يتولى شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية، وله أن يطلب مؤازرة قوى الأمن الداخلي عند وقوع أي جرم أو احتمال حدوث ما قد يهدّد السلامة العامة وأن يباشر التحقيقات اللازمة".

وبصورة أدقّ، يتألّف الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية في لبنان من العناصر التالية:

◀ 5 مواد من قانون البلديات تشير إلى الشرطة البلدية:

تنص المادة 74 (الفقرة 38) أن رئيس البلدية يتولى شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية. وبشكلٍ أعمّ، تجدر الإشارة إلى أن المادة 74 من قانون البلديات تحدّد على سبيل التعداد لا الحصر إختصاص رئيس السلطة التنفيذية⁵. وتشكّل الشرطة البلدية بالتالي الجهاز الموضوع بتصريف رئيس البلدية للسهر على الراحة العامة ضمن النطاق البلدي، ومراقبة المخالفات بحق القوانين والتنظيمات السارية المفعول، ودرء ما قد يطرأ من مخاطر وتهديدات محتملة.

أما المادة 83 فتشير إلى أنّه يجوز إنشاء وحدات شرطة مشتركة بين بلديتين أو أكثر. وتُفصّل آليات تنظيم الشرطة المشتركة بين عدّة بلديات في المواد 121 و124 و125 التي تشير إلى أنه يعاون رئيس إتحاد البلديات في مهامه جهاز شرطة يتألّف من عناصر يُفصلون من البلديات أو يتم توظيفهم مباشرةً. ومن الناحية القانونية، يتولى جهاز الشرطة في الإتحادات البلدية الأمور التالية:

- توعية المواطنين للتقيّد بأحكام الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء.
- وضع تقارير بالمخالفات الحاصلة ضمن نطاق البلديات التابعة للإتحاد ورفعها بواسطة رئيس مجلس الإتحاد إلى رئيس البلدية المعنية.

⁵ في مجالات الصحة العامة والبناء والتنظيم المدني والأماكن العامة والمساحات الطبيعية والنظافة العامة، إلخ.

- إجراء التحقيقات الأولية في الجرائم المشهودة، والجرائم التي تمس السلامة العامة لحين وصول الضابطة العدلية.

- تأمين مهام رجال الشرطة البلدية في البلديات التي لا تسمح موازنتها بتعيين أفراد شرطة خاصة بها.

- يتم تكليف رجال شرطة الإتحاد بهذه المهمات بموجب قرار يصدره رئيس مجلس الإتحاد بناءً لطلب رئيس البلدية المعنية ويعمل هؤلاء تحت أمره رئيس البلدية المنتدبين إليها⁶.

◀ **المراسيم والتعاميم المتعلقة بالشرطة البلدية على غرار التعاميم الصادرة عام 2012** عن وزارة الداخلية والبلديات بشأن تسليح عناصر الشرطة البلدية في البلديات الصغرى والوسطى وفي تشرين الأول عام 2013 لتقديم توجيهات لرؤساء البلديات من أجل تفعيل الشرطة البلدية وتسهيل هذه العملية.

◀ وبالنسبة للبلديات التي لديها جهاز شرطة بلدية كبير، يتعين على البلدية أن تقوم بإعداد **نظام داخلي** يصادق عليه كل من مجلس شورى الدولة ووزارة الداخلية، ويحدد سبل تنظيم الشرطة البلدية ومهامها. وبالنسبة للبلديات الأخرى، يكون النظام الداخلي للبلدية بمثابة الإطار الناظم للشرطة البلدية. ولم تتمكن من التأكد ما إذا كانت صياغة النظام الداخلي للشرطة البلدية والشروط المرفقة به إلزامية.

◀ **قانون أصول المحاكمات الجزائية** الذي يحدد دور الجهات الفاعلة الرسمية في مجال الضابطة العدلية.

وبشكل عام، يترك قانون البلديات الصادر عام 1977 صلاحيات واسعة لرؤساء البلديات في مجال الشرطة البلدية. وبالإضافة إلى الإطار القانوني والمراسيم والتعاميم المتعلقة بالشرطة البلدية، إن النظام الداخلي للشرطة البلدية تحديداً هو بمنزلة القانون لكونه تتم المصادقة عليه من قبل وزارة الداخلية والبلديات. وهو يفصل بدقة المهام المنوطة بالشرطة البلدية وكيفية تنظيم جهاز الشرطة وحقوق أفراد الشرطة وواجباتهم. ويتضح على ضوء التفاوت الكبير في أنظمة الشرطة البلدية التي تم الإطلاع عليها أثناء الإعداد للدراسة أن آليات عمل الشرطة البلدية غير متجانسة. وتُعزى هذه الاختلافات أيضاً إلى الإستجابات المختلفة للبلديات بحسب الإحتياجات الأمنية المحلية. وتناقش كل بلدية مع وزارة الداخلية والبلديات نظامها الخاص من دون أن يوجد نظاماً نموذجي للشرطة البلدية يمكن الإستناد إليه.

وشدّد المنتخبون المحليون ومفوضو الشرطة خلال المقابلات وأثناء ورشة العمل على أن الإطار القانوني مُرضي بالنسبة لتطلعات رئيس البلدية في مجال الشرطة البلدية لكونه يمنحه الصلاحيات ويترك له هامش تحرّك لا بأس به على الرغم من الرقابة المستمرة للسلطات المركزية واللاحصرية التي ترخي بظلالها على العمل اليومي للبلديات. وفي السياق اللبناني، يعتبر تطوير الإطار القانوني والتنظيمي معقداً وهو ليس من الأولويات بالنسبة لقسم من الجهات التي تمت محاورتها والتي تفضّل تسليط الضوء على الشقّ التدريبي وعلى التنظيم الداخلي لأجهزة الشرطة البلدية، فضلاً عن ضرورة تنسيق أنشطة الشرطة البلدية بشكل أفضل مع أنشطة القوى الأمنية الوطنية الأخرى.

ولكن، شددت جهات أخرى على أن الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية بحاجة إلى التعديل والتحديث تلافياً للإلتباسات المتعلقة بنطاق تدخل الشرطة البلدية وتفاوت الممارسات المعمول بها وتباين التفسيرات بشأن حقوق عناصر الشرطة البلدية وصلاحياتهم، الأمر الذي يضرّ بوضوح دور الشرطة البلدية وعملها. وتجدر الإشارة إلى أن الصعوبة الأبرز عند تحديد النظام الداخلي للشرطة البلدية تعود لكون هذه الشرطة مرتبطة بصلاحيات رئيس البلدية. وسعيًا إلى التخفيف من أوجه الإلتباس الناجمة عن هذا الوضع، من الممكن أن يُصار إلى وضع مجموعة من

⁶ المادة 124 من قانون البلديات اللبنانية

المعايير القانونية التي تحدّد إطار عمل الشرطي البلدي على غرار: نظام الخدمة المدنية المحلية، قانون الأمن الداخلي، الأنظمة المختصة بعناصر الشرطة البلدية أو قانون الأدبيات والأخلاقيات المهنية الذي يحدّد معايير الأدبيات المهنية الواجب إحترامها من قبل عناصر الشرطة البلدية. وخلال المقابلات، رصدنا على سبيل التعداد لا الحصر مجموعةً من أوجه الإلتباس المتعلقة بالصلاحيات المسموح بها للشرطة البلدية.

2.1.5 أوجه الإلتباس بشأن صلاحيات عناصر الشرطة البلدية

خلال المقابلات، لمسنا عدّة مرّات بعض الضبابية لدى سؤالنا عن صلاحيات الشرطة البلدية، وبخاصة في ما يتعلق بالنقاط والمسائل التالية:

– *صفة الضابطة العدلية لعناصر الشرطة البلدية*: يتولى رئيس البلدية "شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية" بحسب الفقرة 38 من المادة 74 من قانون البلديات. ولكن، لا يُشار بشكلٍ صريح في قانون أصول المحاكمات الجزائية إلى الشرطي البلدي كفرّدٍ من أفراد الضابطة العدلية⁷.

وتبرز المقابلات بالتالي وجود فراغ قانوني كبير وأوجه إلتباس لا بل تعارض: إن الإجراءات المعقّدة (مثل التحقّق شبه الدائم من السجل العدلي للشرطي البلدي عند إقتياده لأحد المشتبه بهم إلى قوى الأمن الداخلي) والنقص الملاحظ على مستوى الإعتراف بالشرطة البلدية من قبل القضاء والقوى الأمنية الوطنية يجعلان المسألة مربكة بالنسبة لرؤساء البلديات وعناصر الشرطة البلدية. وعليه، يفضي هذا الإلتباس حول صفة الضابطة العدلية إلى حالاتٍ غريبة في بعض الأحيان حيث يُعتبر عناصر الشرطة البلدية الذين يمارسون مهام الضابطة العدلية الموكلة إليهم مواطنين عاديين ويمكن توقيفهم.

ويبدو أنه يحق لعناصر الشرطة البلدية وضع تقارير بالجرائم والجنايات والمخالفات وخاصةً على مستوى الطرقات والسير، ولكن لا يحق لهم إجراء التحقيقات وإحتجاز الأشخاص. إلا أنه يمكنهم توقيف المخلّين بالأمن الذين يُضبطون متلبسين والمساعدة في عمليات التفتيش أو خلال عملية لقوى الأمن الداخلي. وجزء الإلتباس القائم، قد يحدث أحياناً أن تخشى الشرطة توقيف المخالفين بسبب ما قد يجره ذلك من تداعيات على عناصر الشرطة البلدية. ولذلك، قد يختار البعض أحياناً عدم ممارسة أي صلاحية من صلاحيات الضابطة العدلية. كما تجدر الإشارة إلى ما يُسجّل من إختلاف في الأداء في المدن الكبرى كبيروت⁸ وطرابلس حيث تشكّل الشرطة ضابطةً عدلية فعلية وتطبّق روح القانون.

– *الأنظمة الداخلية للشرطة البلدية*: هذه الأنظمة غير متجانسة مما يصعب تحديد وتوحيد نطاق صلاحيات الشرطة البلدية على المستوى الوطني. وتعمل حالياً لجنة يرأسها المدير العام للإدارات والمجالس المحلية على هذه المسألة في محاولةٍ لإيجاد تجانسٍ ما بين أنظمة الشرطة البلدية. وتتألف اللجنة بشكلٍ أساسي من ضباط عسكريين وممثلين عن مجلس الخدمة المدنية.

– *مسألة اللاجئين و/أو النازحين*: الإرتباك كبيرٌ على هذا الصعيد لناحية كيفية التحرك والجهات المولجة التحرك. ويتمنى رؤساء البلديات ومفوضو الشرطة البلدية لو كانت لديهم توجيهات واضحة بشأن طريقة التعاطي مع النازحين ومع هيئات المجتمع المدني والسلطات المركزية واللاحصرية المعنية.

⁷ أنظر قانون أصول المحاكمات الجزائية القسم الثاني "الضابطة العدلية"، الباب الأول "أشخاص الضابطة العدلية" – المادتين 38 و39
⁸ تتولى قوى الأمن الداخلي شرطة بيروت بموجب المادة 4 من القانون رقم 17 حول تنظيم قوى الأمن الداخلي الصادر في 6 أيلول 1990.

– وضع الشرطي البلدي والمفوض البلدي: ما من نظام وطني لعناصر الشرطة البلدية. إن آليات التوظيف والتقديمات الإجتماعية والرتب والمسار المهني وأوقات الدوام تختلف بين بلدية وأخرى.

3.1.5 دور الشرطة البلدية والموارد المتاحة لها

كما أسلفنا وذكرنا، لا يحدّد الإطار القانوني للشرطة البلدية دورها ومهامها سوى بصورةٍ محدودة وغير كاملة في بعض الأحيان. ولقد أدّى الطابع غير الإلزامي وغير المحدّد للشرطة البلدية إلى بروز أجهزة شرطة متنوعة المهام. إذ نرى بعض الأجهزة التي يقضي دورها بـ"التدخل"، في حين تكتفي أجهزة أخرى بدورٍ رقابي وبتسهيل حركة المرور.

1.3.1.5 تطوّر صورة الشرطة البلدية ودورها

بالنسبة لمن أجريت معهم المقابلات، يقضي دور الشرطة البلدية بضمان الأمن على المستوى المحلي، ومساندة قوى الأمن الداخلي ميدانياً، وتأمين صلة وصل دائمة مع السكان. وبالإمكان الإستنتاج أن دور الشرطة البلدية قد تطور منذ عام 2000 وخصوصاً منذ عام 2011 وبداية الأزمة السورية، وذلك للأسباب التالية:

- باتت الشرطة البلدية مرئية أكثر ومعترف بها من قبل السكان المطالبين بالسلامة العامة؛
- ازداد عديد الشرطة البلدية على الأرض: قامت جميع البلديات المشمولة بالمقابلات بتوظيف عناصر شرطة بلدية أو تعتزم القيام بذلك في السنوات المقبلة؛
- باتت الشرطة البلدية مضطرةً إلى تحمّل المزيد من المسؤوليات لأن موارد قوى الأمن الداخلي محدودة ولأن هذه القوى تود التركيز على مسؤولياتها الأساسية.

يتماشي تطوّر صلاحيات الشرطة البلدية ونطاق تدخلها مع تطوّر صورتها. وتنفذ الشرطة البلدية قرارات رئيس البلدية والمجلس البلدي بحسب الصلاحيات المحدّدة في القانون البلدي وفي النظام الداخلي.

ووفقاً للإطار القانوني، ينبغي أن تتولى الشرطة البلدية في لبنان المهام التالية:

- ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، والراحة والسلامة والصحة العامة للأشخاص شريطة عدم المسّ بالصلاحيات الممنوحة في القوانين والأنظمة لدوائر الأمن في الدولة؛
- تأمين السير وتسهيل التحوّل في الأماكن العامة؛
- إجراء المراقبة الصحية على الأماكن وحماية صحة الأفراد؛
- إتخاذ تدابير الوقاية من الحرائق والتفجيرات والفيضانات؛
- فرض ما يلزم من تدابير النظافة والراحة والصحة والسلامة على وسائل النقل العمومي؛
- حماية البيئة والمناظر الطبيعية والآثار التاريخية؛
- تطبيق أحكام القوانين المتعلقة بتسوية مخالفات البناء؛
- تولي شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية، وطلب المؤازرة الفورية من قوى الأمن الداخلي عند وقوع أي جرم أو حدوث ما قد يهدّد السلامة العامة، إلخ.

ولكن، ومن الناحية العملية، لاحظنا أن نطاق تدخل الشرطة البلدية غالباً ما يكون محدوداً بفعل نقص الموارد البشرية والمالية لدى أجهزة الشرطة البلدية وبسبب أوجه الإلتباس القائمة على مستوى مسؤوليات كل جهة من الجهات الفاعلة المعنية بالأمن العام.

أما أبرز المهام الأساسية التي يؤديها عناصر الشرطة البلدية فحدّدها كالتالي:

- حركة السير والمرور: مخالفات قانون السير وقواعد ركن السيارات؛
- مراقبة الأماكن والمؤسسات العامة والمؤسسات التربوية؛
- المراقبة وتسطير المحاضر (السير، ركن السيارات، رخص البناء)
- مواكبة ومراقبة الفعاليات العامة؛
- إحصاء اللاجئين ومن ثم رفع المعلومات إلى قوى الأمن الداخلي.

وشدّد من أجريت معهم المقابلات مراراً وتكراراً على عدم كفاية موارد الشرطة البلدية مقارنةً بالمهام المطلوبة منها. إن تحديث أجهزة الشرطة البلدية يتطلّب على حدّ سواء تعزيز قدرات العناصر وتنظيم الموارد البشرية داخل الأجهزة على نحو أفضل.

2.3.1.5 موارد الشرطة البلدية: نقص في الموارد يقابله ارتفاع في معدلات التوظيف

● **الموارد البشرية:** الموارد البشرية محدودة، ومستوى المؤهلات العلمية متدنٍ بالنسبة لعناصر الشرطة البلدية (مستوى البريفيه أو الشهادة المتوسطة بالنسبة للغالبية). ويُعزى ذلك إلى الجاذبية المحدودة للوظيفة والراتب (بالنسبة للموظفين ولكن خاصةً بالنسبة لعناصر الشرطة البلدية المستخدمين عن طريق التعاقد).

والجدير بالذكر أن عناصر الشرطة البلدية غالباً ما يمثلون نسبةً مهمةً من موظفي البلدية (30 إلى 40 في المئة أحياناً في البلديات الصغيرة)، وبإمكان هذه النسبة أن تشكّل رافعةً مهمةً للتدريب ولتطوير خدمات بلدية فعّالة.

● **الموارد المادية:**

○ **التجهيزات والمعدات:** لوحظ إتساقٌ في زي الشرطة البلدية على الأراضي اللبنانية بدءاً من عام 2000، ولكن هذا الإتجاه غير مرتبطٌ بموجِب قانوني أو تنظيمي. أما تجهيزات الشرطة البلدية الأخرى فهي السيارات ووسائل التواصل اللاسلكي. إلى ذلك، بات إزدياد عدد أنظمة المراقبة بالفيديو لدى البلديات واقعاً واسع الانتشار.

○ **السلاح:** يتعيّن على رئيس البلدية أن يرفع طلباً إلى وزارة الداخلية والبلديات لكي يتمكن من تسليح أحد العناصر أو بعضهم (بالأسلحة اليدوية). ولغاية الآن، لم تكن البلديات بوارد تسليح أفراد الشرطة البلدية، بيد أنه تم تسهيل إجراءات التسليح، ونظراً للوضع الراهن، تزداد هذه النزعة أكثر فأكثر، وخاصةً بهدف منع مجموعات "الأمن الذاتي" الخارجة عن الإطار الرسمي من الحلول مكان القوى الأمنية البلدية والوطنية.

○ **الإحصاءات:** ما من جهاز شرطة بلدية بحوزته جهاز إحصائي (حول أحوال الطرقات، الجرائم، الجنج، المخالفات، إلخ). ولئن كان بعض رؤساء البلديات يملكون معلومات عن البيانات ذات الصلة، فالأمر لا ينسحب على غالبية رؤساء البلديات ومفوضي الشرطة الذين أجريت معهم المقابلات والذين عبّروا عن رغبتهم في الوصول إلى هذه البيانات من أجل تسهيل عمل الشرطة البلدية والتعاون مع قوى الأمن الداخلي بشأن إستراتيجية أمنية محلية.

- **الموارد المالية:** تختلف الموارد المالية لأجهزة الشرطة البلدية باختلاف ميزانيات البلديات وأولوياتها. ولقد أوضحت البلديات المشمولة بالمقابلات أن الأمن يندرج ضمن إستراتيجيتها وأن الميزانية المخصصة للشرطة البلدية في إزديادٍ مستمرٍ جرّاء توظيف عناصرٍ جددٍ وتعزيز المعدات والتجهيزات. ولكن، تقتصر الموارد في معظم الأحيان على النفقات التشغيلية أي دفع الرواتب وشراء التجهيزات الأساسية لعناصر الشرطة البلدية.

3.3.1.5 نحو مهام جديدة للشرطة البلدية؟

شدّد المنتخبون والمفوضون ممن أجريت معهم مقابلات على وجوب قيام الشرطة البلدية بمهام المراقبة وتنظيم المحاضر في مجالات البيئة والسياحة والعمل الإجتماعي والنظافة وسلامة الغذاء، غير أن الإفتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة ضمن أجهزة الشرطة البلدية وغياب دورات التدريب حول هذه المجالات حالاً حتى الساعة دون القيام بهذه المهام.

ونظراً لأن لبنان لا يمتلك أي شرطة بيئية أو سياحية⁹ تغطي مجمل الأراضي اللبنانية، يواجه في الوقت الراهن تحديات عديدة لناحية تنفيذ القوانين والأنظمة ذات الصلة. وحتى اليوم، تتولى الشرطة البلدية القضايا البسيطة المتعلقة بالمخالفات البيئية أو التلوث، ولكنها لا تملك أي تدريب خاص بهذه المسائل. أما المخالفات والجرائم البيئية الأكثر أهمية، فتتولى قوى الأمن الداخلي معالجتها. وقد دفعت الفعالية المحدودة لرقابة الشرطة على المسائل البيئية بوزارة البيئة إلى إعداد مرسوم تناقشه مع وزارة الداخلية والبلديات من أجل إنشاء ضابطة بيئية في لبنان. وبموجب هذا المرسوم، يمكن أن تنتمي هذه الضابطة إلى "مصلحة الدوائر الإقليمية والضابطة البيئية" بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات. وبالإمكان إقتراح أن يعمل عناصر هذه الضابطة بالتعاون مع عناصر الشرطة البلدية من أجل توعيتهم على أهمية تطبيق الأحكام والقوانين البيئية ومن أجل تنسيق الأنشطة. كما يمكن على المدى الطويل أن يُصار إلى إدماج شقّ "بيئي" ضمن برنامج تدريب الشرطة البلدية كحلّ من أجل دعم وتعزيز هذه الضابطة البيئية التي قد لا تملك ما يكفي من موارد بشرية ومالية وتقنية لتغطية مجمل الأراضي اللبنانية.

كما أبدى بعض رؤساء البلديات ومفوضي الشرطة البلدية إهتماماً في أن تتولى الشرطة البلدية مهام الوقاية وإدارة المخاطر والأزمات، والإسعافات الأولية والدفاع المدني، مشددين على ضرورة إمتلاك البلديات للأدوات المناسبة وللدورات التدريبية التي تلبي إحتياجاتها. إلى ذلك، سلّطت العديد من الجهات الفاعلة الضوء على دور الشرطة البلدية كشرطة محلية لكونها ملمّة بالتفاصيل الميدانية وقادرة على مساعدة قوى الأمن الداخلي في عملياتها. ومستقبلاً، وإن سمح الوضع الأمني في لبنان بذلك، قد يقلص الجيش ما يمارسه من مهام تتعلق بالشرطة، وبالتالي قد يتعيّن على الشرطة البلدية دمج بعض هذه المهام في نظامها.

ومن الأمثلة المثيرة للإهتمام والتي تعطي فكرةً عمّا قد تكون عليه مهام الشرطة البلدية مستقبلاً، نذكر بلدية جبيل/بيبلوس التي قرّرت عام 2010 إستحداث قسم الصحة وسلامة الغذاء. ومردّ هذه المبادرة هو أن الرقابة التي كانت تمارسها الدولة لضمان إحترام معايير الصحة والنظافة كانت في السابق محدودةً جداً وقليلة الفعالية. ويضم القسم ثلاثة أشخاص منهم شرطيّين بلديّين، وهو يقوم بتوعية ومراقبة وحتى تنظيم محاضر بحق الجهات (مطاعم، أفران، مدارس عامة، إلخ) المولجة إحترام المواصفات الغذائية ومعايير النظافة ضماناً للصحة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن عنصرّي الشرطة الملحقين بهذا القسم قد تابعا دورات تدريبية قصيرة جداً (دورات لمدة يوم واحد)

⁹ واقع البيئة في لبنان واتجاهاته، الفصل الثاني: "الحوكمة البيئية"، 2010

من تنظيم شركة خاصة لكي يتمكننا من المساعدة في تقارير الكشف التي تعدها مسؤولة القسم ولكي يطلعنا على الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

2.5 تنظيم أجهزة الشرطة البلدية وتدريب العناصر

1.2.5 تنظيم أجهزة الشرطة البلدية

يترك تنظيم جهاز الشرطة البلدية لرئيس البلدية أو إتحاد البلديات. وتوجد بالتالي مستويات شديدة التفاوت من التنظيم والمناخية المهنية ضمن أجهزة الشرطة بحسب إختلاف البلديات. كما تم التذكير مرّاتٍ عدّة خلال ورشة العمل بالإختلافات الجوهرية ما بين مدينتي بيروت وطرابلس والبلديات الأخرى، حيث لهما وضع خاص. وينطبق التحليل هنا على الوضع الحالي للشرطة البلدية في البلديات اللبنانية الصغرى والوسطى وتلك الواقعة في ضواحي بيروت.

- ما من إجراءاتٍ معمّمة على المستوى الوطني لتوظيف عناصر الشرطة البلدية

تختلف إجراءات توظيف عناصر الشرطة البلدية بالنسبة للأفراد الذين يتم تثبيتهم وأولئك الذين يتم توظيفهم عن طريق التعاقد (عقود محدّدة الأجل وقابلة للتجديد). وفي كلتا الحالتين، يبدو أن الإجراءات معقدة وتشرك عدداً من الجهات الفاعلة (الوزارة، المحافظ، القائم مقام، رئيس البلدية، المجلس البلدي). ولم تثبت المقابلات التي أجريت ما إذا كانت إجراءات التوظيف معمّمة على مجمل البلديات والإتحادات البلدية. وفي الواقع، ومع إزدياد معدلات توظيف عناصر الشرطة البلدية منذ عام 2011، سهّلت وزارة الداخلية والبلديات التوظيف عن طريق التعاقد وليس التثبيت.

ولعل أحد الأسباب التي تفسّر عدم سماح وزارة الداخلية والبلديات بتوظيف عناصر الشرطة البلدية عن طريق التثبيت إلا في حالاتٍ قليلة هو البيانات غير المحدّثة بشأن البلدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي لا تعكس الإحتياجات الفعلية لناحية عديد الشرطة البلدية. ومن النماذج الملفتة على ما تقدّم بلدية جبيل: فمع إرتفاع عدد السكان من 40000 إلى 60000 نسمة في بضع سنوات، إزدادات الإحتياجات في مجال الشرطة البلدية، ولكن وزارة الداخلية والبلديات لم تسمح بتوظيف عناصر الشرطة البلدية عن طريق التثبيت. وإزاء هذا الوضع، وبالإضافة إلى العدد المسموح به من العناصر المثبتين وهو 22 عنصراً، قامت البلدية بتوظيف 20 عنصراً عن طريق التعاقد. ولا يشجّع هذا الوضع على الإستقرار والتدريب الطويل المدى بالنسبة لعناصر الشرطة البلدية.

وفي ما يتعلق بالتوظيف عن طريق التعاقد، تدعو الحاجة إلى موافقةٍ مسبقة من وزارة الداخلية والبلديات لتوظيف شخصٍ أو أكثر. ويتعيّن على المرشّح الذي يتم إختياره أن يجتاز بنجاح إختبارات في اللغة العربية والرياضيات إضافةً إلى مقابلةٍ أمام لجنة تتألّف من أعضاء من المجلس البلدي ويرأسها رئيس البلدية. وعلى وزارة الداخلية والبلديات أن توافق أيضاً على تعيين المرشّح الذي يتم إختياره. وبشكلٍ عام، إن معايير إختيار عناصر الشرطة البلدية المتعاقدين هي التالية: أن تتراوح أعمارهم بين 18 سنة كحدّ أدنى و35 سنة كحدّ أقصى، أن تكون لديهم الشهادة المتوسطة (بريفيه) على الأقل، وشهادة أهلية طبية وسجل عدلي نظيف، مع إيلاء الأولوية لأهل المنطقة وأفراد الجيش والقوى الأمن الداخلي سابقاً. وبالإضافة إلى الشروط السابقة، ينبغي أن تكون لدى مفوض الشرطة البلدية الشهادة الثانوية (بكالوريا) على الأقل. ولكن، لا يتم أحياناً إحترام هذه المعايير من قبل البلديات نظراً لإعتباراتٍ شخصية ولغياب الرقابة القانونية.

أما بالنسبة للتوظيف عن طريق التثبيت، فتستغرق العملية وقتاً أطول وتصبح أكثر تعقيداً. إذ يقرّر رئيس البلدية تاريخ ومكان تنظيم المباراة بالتنسيق مع الإدارات اللاحصرية ووزارة الداخلية والبلديات وكذلك مجلس الخدمة المدنية في بعض الأحيان. وتعتبر شروط التوظيف قريبة نسبياً من شروط المتعاقدين أي: أن يتراوح عمر المرشح بين 18 و30 عاماً (35 عاماً في حال خدم سابقاً في الجيش أو قوى الأمن الداخلي)، أن تكون لديه الشهادة المتوسطة (بريفيه) على الأقل، وشهادة طبية وسجل عدلي نظيف، مع إيلاء الأولوية لأهل المنطقة وأفراد الجيش والقوى الأمن الداخلي سابقاً. ولكن، وكما لوحظ بالنسبة للمتعاقدين، ليس من المؤكد أن جميع البلديات والإتحادات البلدية تحترم هذه الإجراءات إحتراماً كاملاً.

وتكمن المشكلة التي أثّرت بشكلٍ متكرّر خلال المقابلات في مستوى مؤهلات العناصر الذين يتم توظيفهم وفي عدم كفاية الدورات التدريبية المتاحة للتأهيل. إن الدورات التدريبية التي تقدّمها قوى الأمن الداخلي غير إلزامية ولا تعنى سوى بالجانب الأمني (حمل السلاح والانضباط) من عمل الشرطة البلدية الذي هو في الحقيقة أوسع من ذلك بكثير.

• إطار محدود لإدارة الموارد البشرية

لا يحدّد مسؤول الشرطة البلدية مسبقاً المهام والأعمال التي يتوجب على الشرطي البلدي القيام بها، وخاصةً في البلديات الصغيرة حيث يقوم عناصر الشرطة البلدية أحياناً بأنشطة بعيدة عن مهامهم الأساسية. وما من متابعة لخلفية العناصر وغالباً ما تكون إمكانات التطور المهني محدودة رغم تدني الرواتب والأجور.

وبالنسبة للبلديات التي تملك جهاز شرطة بلدية كبير (20-30 شرطي على الأقل)، تتعدّد الرتب الموجودة:

- مفوض الشرطة البلدية
- معاون الأول
- معاون
- الشرطي الأول والحارس الليلي
- الشرطي البلدي

ولكننا لم نتمكن من الحصول على هيكلٍ تنظيمي لجهاز الشرطة البلدية وللمهام الموكلة إلى كلّ عنصر.

وبالنسبة للبلديات الأخرى، ينتظم عناصر الشرطة البلدية بحسب الإحتياجات والأمور الطارئة، ويكون مفوض من أصحاب الخبرة مسؤولاً عن الجهاز. وغالباً ما يكون مفوض الشرطة البلدية مسؤولاً سابقاً في الجيش أو قوى الأمن الداخلي حيث يركز إلى خبرته في هذا المجال. ويحصل في بعض الأحيان أن يكون لا يزال في الخدمة، فيستفيد بالتالي من موقعه كضابط ومفوض شرطة بلدية لتنظيم جهاز الشرطة البلدية وتسهيل العلاقة بينه وبين الأجهزة الأمنية الأخرى.

2.2.5 آليات تدريب الشرطة البلدية

إن تنوع الدورات التدريبية الموجهة لعناصر الشرطة البلدية هو من أبرز الإحتياجات التي استوقفتنا. فالبلديات والإتحادات البلدية تقرّر مدة ومحتوى الدورات التدريبية للشرطة البلدية. وعليه، تتراوح مدة الدورات بين أسبوع وأربعة أشهر، وهي تتمحور بشكلٍ رئيسي حول الشقين العسكري والأمني وتقليب السلاح. والبلديات والإتحادات هي التي تتوجه إلى قوى الأمن الداخلي التي تعتبر الجهاز الوحيد المعترف به لتدريب عناصر الشرطة البلدية،

وذلك لطلب الاستفادة من دورات تدريبية لعناصر الشرطة التابعة لها. وفي بعض الحالات، تستكمل البلديات هذه الدورات التدريبية بدوراتٍ داخلية تتمحور بشكلٍ أساسي حول قانون البلديات وآليات الأمن المحلي.

إن التدريب الأولي الأساسي للشرطة البلدية غير إلزامي من الناحية القانونية، وهو إذاً لا يحصل دوماً قبل بدء الشرطي بعمله الميداني. وفي بعض الأحيان، لا يستفيد عناصر الشرطة البلدية من أي تدريب، وخاصةً أولئك الذين يعملون بالتعاقد. ومن هذا المنطلق، إن صلاحيات الشرطة البلدية ليست محدّدة بوضوح. ويبدو أحياناً أن المهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب) غير متوفرة على النحو الصحيح، الأمر الذي يسبب مشاكل عند صياغة المحاضر تحديداً أو عند ضمان الأمن القضائي للمواطن بشكلٍ عام.

3.2.5 الإحتياجات في مجال تدريب الشرطة البلدية

لا يعتبر التدريب الذي توفّره قوى الأمن الداخلي لعناصر الشرطة البلدية كافياً لأنه لا يأخذ بعين الإعتبار الخصائص الخاصة بالشرطة البلدية والتي تتجاوز التحديات والأبعاد الأمنية. ولا تؤثر البلديات تأثيراً يذكر على محتوى الدورات التدريبية الموجهة للشرطة البلدية. إلا أن مجمل الجهات التي تمت مقابلتها شددت على أهمية التدريب كقائمة أساسية لتعزيز قدرات الشرطة البلدية. أما نقاط الإختلاف فتمحورت حول توجّهات ومضامين الدورات التدريبية. فأكد البعض على ضرورة أن يتمكن الشرطي البلدي من إدارة الحالات الطارئة والأزمات (كوارث طبيعية، حرائق، إسعافات أولية، إلخ)، فيما يكمن التحدي بالنسبة للبعض الآخر في تحديد آلية عملٍ مشتركة لمجمل أجهزة الشرطة البلدية ما من شأنه أن يفضي إلى دوراتٍ موحّدة لمجمل العناصر.

وسعيّاً إلى توليف ما ورد في المقابلات وتحديد العناصر الناقصة في آلية التدريب الحالية لعناصر الشرطة البلدية، من الممكن أن يتخذ نظام التدريب الكامل الشكل التالي:

- دورة تدريب أساسية أولية تكملّ التدريب "الأمني" الذي توفّره قوى الأمن الداخلي وتتمحور حول دور الشرطي البلدي والمهام الخاصة به التي تميّزه عن الشرطة الوطنية. ومن شأن هذه الدورة أن تسمح للعناصر بإكتساب المهارات الأساسية لممارسة وظيفة الشرطي البلدي.
- دورة تدريب مستمر تهدف إلى تحديث معارف عناصر الشرطة البلدية طوال مسيرتهم المهنية.
- دورات تدريب متخصصة حول مواضيع محدّدة على غرار البيئة، والسياحة، وإدارة المخاطر والنزاعات، والنظافة العامة، والإسعافات الأولية، والعمل الإجتماعي، إلخ.

ولم يتم خلال المقابلات رصد أي إطار مرجعي للوظائف والمهن في البلديات، ولا أي توصيف وظيفي لمنصب مفوض الشرطة أو الشرطي البلدي، وهذا ما يطرح إشكاليات من حيث التوظيف وفعالية عمل عناصر الشرطة البلدية وتطوّر مساهم المهني.

ومقارنةً بالقوى الأمنية الوطنية الأخرى، من المهم والمفيد أن تنتظم الشرطة البلدية على نحو أفضل نظراً للتطلعات والآمال الكبيرة المعلقة عليها من جانب السلطات السياسية والسلطات المحلية والمواطنين.

3.5 التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالأمن

لا تعمل القوى الأمنية الوطنية أي الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام مع الشرطة البلدية إلا عند القيام بأنشطةٍ أمنية ومحدّدة، وبخاصة في الحالات الطارئة أو عند وقوع أحداث معينة. ومع أنه يجب على العلاقة بين الشرطة البلدية وقوى الأمن الداخلي أن تتبع مبدأ تفريع السلطات حيث تُنطاط المسؤولية عند الضرورة إلى الوحدة الأصغر

القادرة على تسوية المشكلة بنفسها، لا يحصل هذا الأمر في الواقع بشكلٍ دائم لأن عناصر الشرطة البلدية لا يملكون أحياناً المهارات أو المعلومات أو الأدوات المناسبة.

ولكن تحظى الشرطة البلدية بثقة أكبر من السكان مقارنةً بقوى الأمن الداخلي. وميزة الشرطة البلدية هي أنها شرطة محلية وهي لذلك مدعوة لمعالجة مواضيع لا تدخل ضمن نطاق تدخل القوى الأمنية الأخرى. ومع أننا لم نرصد أي نظرة سلبية لدى الجهات الفاعلة عن العلاقة بين الشرطة البلدية ورئيس البلدية والقوى الأمنية المركزية، إلا أننا رصدنا نقصاً على مستوى الصيغة الرسمية لهذه العلاقات. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُصار إلى تعميم الإجتماعات الشهرية التي تُعقد منذ عام 2013 بإشراف القائم مقاميات حول مسألة النازحين لكي تشمل سائر القضايا المتصلة بالأمن والسلامة العامة.

وتتمثل الفائدة المرجوة من مؤسسة العلاقات بين الشرطة البلدية والجهات الأمنية الأخرى في معالجة عدم الإعراف بالشرطة البلدية وبشرعيتها. ولا يُنظر بعد إلى الشرطة البلدية كقوة أمنية بحدّ ذاتها، بل كقوة مساعدة وداعمة. ويكمن التحدي بالتالي في إعطائها أدوار ومهام محدّدة بالتكامل مع القوة الأمنية الأخرى والسماح لها بأن تصبح أكثر مهنيةً وإحترافاً عبر الإفادة من دورات تدريبية خاصة ذات جودة وقادرة على تأهيل العناصر.

4.5 التوصيات

قبل الشروع في ذكر ما تم التوصل إليه من توصيات، لا بد من التذكير بأن هذه الدراسة التشخيصية الأولية لواقع الشرطة البلدية في لبنان لا تدّعي الشمولية وهي عبارة عن إضاءةٍ أولى على هذه المسألة. ولقد برزت في أعقاب المقابلات وورشات العمل توصياتٌ عدّة من أجل تعزيز دور الشرطة البلدية وقدراتها.

1.4.5 الإطار القانوني والتنظيمي

تمخض عن المقابلات عدّد من التوصيات المتعلقة بضرورة توضيح الإطار القانوني لعمل الشرطة البلدية.

♦ تم الإعراب عن الرغبة في توفير نص يحدّد مهام الشرطة البلدية وصلاحياتها وكذلك طريقة تنسيق هذه المهام والصلاحيات مع القوى الأمنية الأخرى. ولأجل هذا الغرض، من شأن وضع نظام عمل موحد بالحدّ الأدنى للشرطة البلدية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات لتحديد المهام الأساسية للشرطة البلدية في لبنان أن يشكّل خطوةً مهمة إلى الأمام على هذا الصعيد.

♦ ينبغي أن يتم تعميم النظام الداخلي على مجمل البلديات التي لديها جهاز شرطة بلدية. ونظراً لتنوع البلديات (الحجم، عدد السكان،...)، من المهم أن يُترك المجال مفتوحاً أمام رؤساء البلديات من أجل تكيف النظام الداخلي بحسب التوجهات التي يرغبون في إعطائها لجهاز الشرطة البلدية التابع لهم. ولكن يجب أن يتضمن النظام الداخلي أرضيةً مشتركة بين كافة البلديات تحدّد المهام والصلاحيات بالإستناد إلى أساسيات عمل الشرطة البلدية. وحالياً، تعمل لجنة برئاسة القاضي عمر حمزة المدير العام للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات على توحيد أنظمة الشرطة البلدية.

♦ ومن المهم أخيراً أن يتم توضيح صفة الضابطة العدلية لعناصر الشرطة البلدية وتحديد إطارها لتأمين الحماية لهم أثناء أدائهم لمهامهم تحت سقف القانون. وفي الواقع، تدعو الحاجة إلى توضيح صفة الضابطة العدلية لرئيس البلدية والشرطي البلدي بغية إزالة اللغظ والتفسيرات المتباينة القائمة بين مختلف النصوص القانونية الموجودة (قانون البلديات وقانون أصول المحاكمات الجزائية).

2.4.5 توظيف وتدريب عناصر الشرطة البلدية

يشكّل توظيف وتدريب عناصر الشرطة البلدية فاطرتين أساسيتين بغية إحراز تقدم على صعيد إضفاء الطابع المهني التخصصي على مهنة الشرطي البلدي وتحقيق الإتساق على المستوى الوطني في مجال تنظيم الشرطة البلدية في لبنان.

♦ وفي ما يتعلق بتوظيف عناصر الشرطة البلدية، رمت التوصيات إلى وضع نظامٍ موحدٍ (يحدّد بشكلٍ خاص مختلف الرتب وشروط الدخول إلى السلك والتدرّج في المسيرة المهنية) وتحديد إجراءات ومعايير محدّدة للتوظيف. ويمكن للنظام الداخلي أن يشكّل ركيزةً لإطارٍ يحدّد الأسس المشتركة بين كافة البلديات.

أما بالنسبة لتدريب عناصر ومفوضي الشرطة البلدية، فينبغي الحفاظ على العلاقة مع قوى الأمن الداخلي، إلى جانب الأخذ بالتوصيات التالية:

♦ التدريب الأساسي: ينبغي أن يتم إلزام أفراد الشرطة البلدية بإتباع دورة تدريب أساسية أولية مدّتها 4 أشهر على الأقل قبل الشروع بالعمل على الأرض. وفي هذه الحالة، يجب أن تشرف على الدورة مجموعة مختلطة تضم مدرّبين من ضباط قوى الأمن الداخلي وأهل القانون، الأمر الذي من شأنه توفير تدريبٍ مختص وكامل للشرطة البلدية مختلف عن التدريب المقدم لعناصر قوى الأمن الداخلي.

♦ التدريب المستمر: ينبغي أن يتم تسهيل التدريب المستمر لأفراد الشرطة البلدية مع تحديد مفوضي الشرطة الذين يمكن أن تُخصّص لهم دورات لتدريب المدرّبين لكي يتسنى لهم في ما بعد تدريب عناصر الشرطة البلدية. كما يجب أن يكون التدريب المخصّص لمفوض الشرطة البلدية مختلفاً عن ذلك المخصّص للشرطي البلدي.

♦ التدريب التخصصي: من الممكن أن تتم بلورة دورات تدريبية مختصة موجّهة للمفوضين والعناصر في البلديات التي ترغب في ذلك حول مواضيع محدّدة لا تتعلق بالقضايا الأمنية، على غرار: البيئة، الصحة العامة، القضايا الإجتماعية، إدارة المخاطر،...

♦ بلورة دورات تدريب أولي وتدريب تخصصي للشرطة البلدية بما يفضي في ما بعد إلى إنشاء مركزٍ لتدريب الشرطة البلدية أو إلى تنظيم دورات مختصة لامركزية حول الشرطة البلدية بالتعاون الوثيق مع معهد قوى الأمن الداخلي.

3.4.5 التنسيق بين القوى الأمنية والشرطة البلدية

إن تعزيز التنسيق بين قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية من التوصيات الرئيسية لأنه يسمح بتنظيم أفضل وبنظامٍ أوضح يُحدّد فيه دور كلّ جهة.

♦ وحرصاً على جلاء الأمور، لوزارة الداخلية والبلديات مصلحة في الحثّ على التعاون بصورة رسمية أكثر بين القوى الأمنية الوطنية والشرطة البلدية بالإعتماد على المحافظ والقائم مقام والمنتخبين المحليين. ويوصى في هذا الإطار بالعمل على وضع بروتوكول تعاون بين القوى الأمنية العاملة على المستويين الوطني والمحلي.

♦ كما يوصى بتوعية القوى الأمنية العاملة على المستوى الوطني على أهمية الإستناد إلى شرطة بلدية معترف بها ومفعّلة من أجل العمل بشكلٍ متكامل والسهر على الأمن والسلامة العامة في لبنان.

6. الملحقات

الملحق الأول: لائحة المشاركين في ورشة العمل حول الشرطة البلدية في لبنان في 18 كانون الأول 2014 في بلدية بيت مري

الإسم	الصفة	البلدية/المؤسسة	البلد
1	Olivier DEGEORGES	مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية	فرنسا
2	Delphine POMMERET	نائب مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية ومكلفة بالمشاريع	فرنسا
3	Eric TESSIER	مفوض شرطة ومساعد ملحق الأمن الداخلي	فرنسا
4	بشير عظيمي	رئيس مدير	لبنان
5	ألكسي غصن	مكلف بالمشاريع	لبنان
6	لين زهرالدين	مكلفة بالمشاريع ومترجمة	لبنان
7	جورج الصانع	مفوض الشرطة البلدية	لبنان
8	علي فواز	مدير	لبنان
9	أنطوان مارون	رئيس	لبنان
10	فاديا سرور مارون	نائب الرئيس	لبنان
11	روجيه بو جبرائيل	مفوض الشرطة البلدية	لبنان
12	سهيل نجم	مفوض الشرطة البلدية	لبنان
13	أنطوان جبارة	رئيس	لبنان
14	جورج توما	مفوض الشرطة البلدية	لبنان
15	هويدا الترك	قائم مقام	لبنان
16	سمير الآغا	مفوض الشرطة البلدية	لبنان

الملحق الثاني: برنامج ورشة العمل حول الشرطة البلدية في لبنان في 2014/12/18 في بلدية بيت مري

09:30 - 10:00 : إستقبال المشاركين

10:10 - 10:00 : كلمات ترحيب

- السيد انطوان مارون، رئيس بلدية بيت مري
- السيد بشير عضيبي، ممثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية

10:10 - 10:30 : تقديم المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) ومنهجية الدراسة التشخيصية الأولية وأولى الإتجاهات والإستنتاجات التي تم تحديدها

- السيد Olivier DESGEORGES، مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)
- السيدة Delphine POMMERET، مكلفة بالمشاريع في وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)

10:30 - 11:00 : القسم الأول - الإطار القانوني المعتمد من قبل المنتخبين وصلاحيات الشرطة البلدية ومهامها

- مداخلة للمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية حول ما حُدد من إتجاهات بشأن:
 - الإطار القانوني وصلاحيات الشرطة البلدية؛
 - دور الشرطة البلدية والموارد المتاحة لها؛
 - المهام الجديدة التي قد توكل للشرطة البلدية.
- نقاش
- توصيات

11:00 - 11:30 : القسم الثاني - تنظيم أقسام الشرطة البلدية وتدريب عناصرها

- مداخلة للمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية حول ما حُدد من إتجاهات بشأن:
 - تنظيم أقسام الشرطة البلدية؛
 - آليات التدريب المتاحة لعناصر الشرطة البلدية والمهارات التي يكتسبونها؛
 - إحتياجات الشرطة البلدية لناحية التدريب.
- نقاش
- توصيات

11:30 - 12:00 : القسم الثالث - التنسيق ما بين مختلف الجهات المعنية بالأمن والسلامة العامة

- مداخلة للمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية حول ما حُدد من إتجاهات بشأن:
 - توزُّع الأدوار ما بين الشرطة البلدية والقوى الأمنية الوطنية الأخرى ونطاق تدخُّل كلٍّ منها؛
 - التعاون والتنسيق ما بين الشرطة البلدية والقوى الأمنية الوطنية الأخرى؛
- نقاش
- توصيات

12:00 - 12:30 : نقاش حول نقاط أخرى واستخلاص التوصيات للدراسة التشخيصية الأولية والزيارة التقنية إلى فرنسا والمؤتمر الوطني

كلمة ختامية للسيدة فاديا سرور، نائب رئيس بلدية بيت مري

الملحق الثالث: إستمارة المقابلات مع السلطات المحلية

1. السلطة المحلية والمؤسسة البلدية

1.1 السلطة المحلية

- 1) جمع المعطيات عن الخصائص التاريخية والجغرافية والإجتماعية والديمغرافية للمدينة: منطقة حضرية، شبه حضرية أو ريفية؛ عدد السكان، نسبة اللاجئين، الفئات العمرية، معدلات البطالة.
- 2) أبرز الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية (محميات طبيعية، تراث، سياحة، قطاع خاص، خدمات، تجارة صناعة)، والمؤسسات الصحية والتربوية.
- 3) معطيات حول معدلات الجريمة (عدد الحالات المرصودة والمُعالَجة): هل من أداة للإحصاءات وما هي نوعية الجرح والمخالفات؟
- 4) ما هي مساحة البلدية وهل تتبع لإتحادٍ بلدي؟

الجواب 1.1:

2.1 تنظيم المؤسسة البلدية وطريقة عملها

- (5) عدد المنتخبين والموظفين في الدوائر البلدية واللجان.
- (6) الهيكل التنظيمي للملاك البلدي (نظرياً وعملياً)، وعدد الدوائر واللجان الفنية.
- (7) الميزانية، الأجندة والتوجهات الإستراتيجية للمجلس الحالي.

الجواب 2.1:

3.1 تطوّر صورة الشرطة البلدية وعمليات التوظيف

- (8) هل لاحظتم تطوّرًا على مستوى دور الشرطة البلدية وصورتها منذ العام 2011؟ وما هي الأسباب في حال كان الجواب نعم؟
- (9) ما هو عدد عناصر الشرطة البلدية الذين تم توظيفهم منذ عام 2011 وما هي نسبة توظيف عناصر الشرطة مقارنةً بإجمالي معدلات التوظيف في البلدية؟

الجواب 3.1:

2. تنظيم جهاز الشرطة البلدية وطريقة عمله

1.2 الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية

وصف رئيس البلدية للسلطات الممنوحة إليه وصلاحيات الشرطة البلدية:

(10) ما هي النصوص القانونية والأنظمة (كالنظام الداخلي للشرطة البلدية) والمراسيم المعتمدة في

إطار تحديد صلاحيات عناصر ومفوضي الشرطة البلدية؟ ما هي صلاحيات رئيس البلدية والشرطة البلدية

في مجال الضابطة الإدارية والضابطة العدلية؟ إلى أي مدى تصل صلاحيات الضابطة العدلية؟ هل هي

عينها بالنسبة للمفوض وللشرطي؟

(11) هل تجدون أوجه قصور أو إلتباس أو حتى فراغ قانوني وتنظيمي نظراً لبروز إشكاليات جديدة

تتعلق بتغيّر نطاق تدخل الشرطة البلدية (اللاجئين والنازحين، الشرطة البيئية، الشرطة السياحية، حماية

الأماكن التراثية، إلخ)؟

(12) ما هي برأيكم المهام الأولية للشرطة البلدية؟ هل تعتقدون أن الحاجة تدعو إلى منح صلاحيات

جديدة للشرطة البلدية؟

الجواب 1.2:

2.2 الخصائص الأساسية لجهاز الشرطة البلدية

1.2.2 تنظيم الجهاز وطريقة عمله

- (13) حجم الملاك البلدي وملاك الشرطة البلدية وعدد الموظفين: ما هي آليات العمل بالتنسيق والتعاون مع الدوائر والأقسام البلدية الأخرى؟
- (14) هل من لجنة "أمنية" داخل البلدية (إن وُجدت: الدور، الأعضاء، وتيرة الاجتماعات، جدول الأعمال، الأهداف، خطة العمل، التقييم)؟
- (15) ما هي أنواع المهام المطلوبة نظرياً وما هو الواقع على الأرض؟
- (16) كيف يتم توزيع وتنظيم الأنشطة داخل جهاز الشرطة البلدية (توزيع جغرافي، توزيع بحسب الإختصاص، إلخ)؟ ما هو دوام العمل بالنسبة لمفوض الشرطة البلدية وللعناصر؟

الجواب 1.2.2:

2.2.2 الموارد البشرية والتدريب

- (17) وضع المفوض والشرطي البلدي: هل من نظامٍ على المستوى الوطني يحدّد وضعهم؟ ما هي مختلف الرتب؟ أي تطوّر على مرّ المسيرة المهنية للمفوضين ولعناصر الشرطة البلدية؟
- (18) توظيف موظفي وعناصر الشرطة البلدية: إجراءات التوظيف، معايير الإختيار، المستوى التعليمي الأدنى المطلوب، اللغات الأجنبية.
- (19) التدريب الأساسي الأولي حول الشرطة البلدية المقدم للمنتخبين وللمفوض وللعناصر (عدد الدورات التدريبية ونوعها) والمضمون والجهات المشرفة على التدريب.
- (20) آليات التدريب الأخرى (التدريب المستمر والتخصصي) الموجهة للشرطة البلدية والجهات المشرفة على التدريب. هل يهتمك مثلاً التدريب على إدارة النزاعات، السياسات المحلية القريبة من المواطن، السياسات المحلية للوقاية من المخاطر، أو أساليب الإبلاغ والصياغة ورفع التقارير؟

الجواب 2.2.2:

3.2.2 الموارد المالية والمادية

- (21) ما هي الميزانية المخصّصة لجهاز الشرطة البلدية وكيف تتوزّع بنود الإنفاق؟
- (22) ما هي الوسائل المتاحة لجهاز الشرطة البلدية (الذي، التجهيزات، السلاح، الإحصاءات، كاميرات المراقبة، إلخ) نسبةً إلى الصلاحيات المنوطة به؟

3.2 العلاقات المؤسسية لجهاز الشرطة البلدية مع الجهات الأخرى المعنية بالأمن (إتحاد البلديات، مؤسسات الدولة، دوائر الدولة اللامركزية، قوى الأمن الداخلي، الجيش، إلخ)

1.3.2 التنسيق الأمني

- (23) ما هي علاقة رئيس البلدية مع الجهات الرئيسية المعنية بالأمن العام على المستوى المركزي؟
- (24) ما هي علاقة مفوضي وعناصر الشرطة البلدية مع الجهات الرئيسية المعنية بالأمن العام على المستوى المركزي؟
- (25) هل قام الإتحاد/البلدية بوضع "تشخيص أمني محلي"؟
- (26) هل من "الجنة أمنية محلية" تجمع الجهات الرسمية المركزية واللاحصرية والبلدية المعنية بالأمن والسلامة العامة من أجل تحديد دور كل جهة وصلاحياتها ونطاق تدخلها؟ من يشارك في اللجنة؟ ما مدى إنخراط الشرطة البلدية في هذه اللجنة الأمنية المحلية؟ ومتى تعقد إجتماعاتها؟
- (27) هل للعلاقات وآليات العمل مع القوى الأمنية الوطنية صيغة رسمية ومؤسسية؟ وفي حال الإجابة بنعم، ما هو الشكل الذي تتخذه؟
- وأيضاً في حال الإجابة بنعم، هل من نموذج عن إتفاقية التنسيق يحدّد المواضيع العامة التي تذكرها الإتفاقية؟ من الذي يناقش شروط هذه الإتفاقيات وكيف؟
- (28) كيف تقيّمون التنسيق بين القوى الأمنية؟ ما هي الحلول التي توصون بها لحلّ المشاكل القائمة؟

الجواب 1.3.2:

2.3.2 كيف يُنظّم تدريب الشرطة البلدية؟

- (29) كيف يتم تحديد المضمون (النظري والعملي) للدورات التدريبية بين وزارة الداخلية والبلديات، والبلديات، والجهة المولجة تقديم التدريب؟
- (30) كيف يتم توزيع محاور دورات التدريب الأساسي بين الوزارة والبلدية؟ كيف يتم التنسيق مع وزارة الداخلية من أجل تقديم التدريب الأولي لعناصر الشرطة البلدية قبل السماح لهم بممارسة العمل الميداني؟ هل يتعيّن على البلدية أن تنظّم بنفسها جزءاً من التدريب الأساسي الموجه للعناصر الذين يتم توظيفهم؟
- (31) هل من برامج تدريب مستمر أو تخصّصي لمفوضي وعناصر الشرطة البلدية؟
- (32) برأيكم، هل يصبح الشرطي البلدي بعد إتباعه للدورات الإلزامية قادراً على القيام بدوره وأداء المهام الموكلة إليه؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما هي برأيكم الإحتياجات الأولوية في مجال التدريب (الأولي، المستمر والمختص)؟
- (33) هل تم في السابق على حدّ علمكم تنفيذ مشاريع تعاون تُعنى بتعزيز دور وقدرات الشرطة البلدية؟ وفي حال الإجابة بنعم، مع أي جهات فاعلة وما كان الأثر المرجو؟
(مثلاً مؤتمر البيال مع البلديات بمبادرة من وزير الداخلية والبلديات السابق العميد مروان شربل)

الجواب 2.3.3:

3. تنظيم أجهزة الشرطة البلدية داخل الإتحادات البلدية

- (34) هل من قوى شرطة مشتركة على المستوى المحلي (ضمن إتحاد بلدي، أو بين شرطة بلدية وقوى الأمن الداخلي، إلخ)؟
- (35) هل من جهاز شرطة بلدية مشترك على مستوى الإتحاد؟ متى أُسّس، وما هي آليات العمل والتنظيم (فصل عناصر من شرطة البلدية وإلحاقهم بشرطة الإتحاد تحت إشراف رئيس البلدية، التنسيق مع السلطات المركزية واللاحصرية ومع عناصر الشرطة البلدية الأخرى الموجودة ضمن نطاق الإتحاد)؟
- (36) وفي حال لم يكن هذا الجهاز موجوداً، كيف تتسق الشرطة البلدية مع البلديات المحاذية والمجاورة (لجنة تنسيق محلية، تبادل المعلومات، عمليات مشتركة، إجتماعات تنسيقية، إلخ)؟
- (37) ما هو النطاق الجغرافي لعمل الشرطي البلدي؟
- (38) في حال عدم وجود إتحاد بلديات، هل يمكن القيام بأعمال مشتركة في منطقة معينة؟ وفي حال الإجابة بنعم، هل من إطار قانوني يرفع هذه الأعمال؟
- (39) هل تنظم الإتحادات البلدية دورات تدريبية لعناصر الشرطة البلدية؟ وما هي هذه الدورات في حال الإجابة بنعم؟

الجواب 3: